بسم اللّٰه الرَّحمن الرَّحيم

(أَفْعَلُ) التّفْضيل

- صُغْ مِنْ مصوغٍ منهُ للتعجُّبِ (أفعلَ) للتفضيلِ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

- اسم التفضيل هو: صفة تؤخذ من الفعل على وزن " أفْعَل " للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، مثل الشمسُ أكبرُ من القمرِ.

شروط صوغ (أفْعَل) التفضيل :

- يصاغ اسم التفضيل بالشروط التي يصاغ بها فعل التعجُّب وهي كالتالي :

١ـ أن يكون الفعل ثلاثياً ، مثل : كرم ، ضرب ، علم ، كفر ، سمع .

- نحو : أخوك أعلم منك .

٢ـ أن يكون تاماً غير ناقص ، فلا يكون من أخوات (كان) أو (كاد) وما يقوم مقامهما .

٣ـ أن يكون مثبتاً غير منفٍ ، فلا يكون مثل : ما علم ، ولا ينسى .

٤ـ أن يكون مبنياً للمعلوم ، فلا يكون مبنياً للمجهول ، مثل : يُقال ، ويُعلم .

٥ـ أن يكون تام التصرف غير جامد ، فلا يكون مثل :

- عسى ، ونعم ، وبئس ، وليس، ونحوها .

٦ـ أن يكون قابلاً للتفاوت ، بمعنى أن يصلح الفعل للمفاضلة بالزيادة أو النقصان ، فلا يكون مثل : ملت ، وغرق ، وعمي ، وفني .

٧ـ ألا يكون الوصف منه على وزن (أَفْعَل) التي مؤنثها على (فَعْلَاء)، مثل : عَرِجَ، وعَوِرَ، وحَوِلَ، وحَمِرَ، فالوصف منها على وزن (أفعل): أعرج ومؤنثه عرجاء ، وأعور ومؤنثه عوراء ، وأحول ومؤنثه حولاء، وأحمر ومؤنثه حمراء .

- فإذا استوفي الفعل الشروط السابقة صغنا اسم التفضيل منه على وزن " أفعل " مباشرة، نحو : أنت أصدقُ من أخيك .

- وما بهِ إلى تعجّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بهِ إلى التفضيلِ صِلْ
- يتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصّل به في التعجب، فكما تقول: " ما أشدَّ استخراجَه " تقول: " هو أشدُّ استخراجاً من زيدٍ "، وكما تقول: " ما أشدَّ حمرتَه " تقول: "هو أشدُّ حمرةً من زيدٍ "، لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد " أشدّ " مفعولًا، وهنا ينتصب تمييزاً.

حالات (أفْعَل) التَّفضيل:

- وأفعلَ التفضيلِ صِلْهُ أَبَدَا تقديراً أو لفظاً بمِنْ إنْ جُـرِّدَا
- لأفعل التفضيل ثلاثة أحوال:
- الأول: أن يكون مجرداً.
- الثاني: أن يكون مضافاً إلى معرفة أو نكرة.
- الثالث: أن يكون بالألف واللام.
- فإن كان مجرداً فلابد أن يتصل به (مِنْ): لفظاً، أو تقديراً، جارة للمفضل عليه، نحو "زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، ومررتُ برجلٍ أفضلَ من عمرٍو " وقد تحذف (من) ومجرورها للدلالة عليهما، كقوله تعالى: (أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً) أي: وأعزّ منك نفراً.

- وإنْ لمنكورٍ يُضَفْ، أو جُـرِّدَا أُلْزِمَ تذكيراً، وأنْ يُوَحَّدا
- يلزم أفعل التفضيل المجرد الإفراد والتذكير، وكذلك المضاف إلى نكرة،
- فتقول: " زيدٌ أفضلُ من عمرو، وأفضلُ رجلٍ، وهندٌ أفضلُ من عمرو، وأفضلُ امرأةٍ، والزيدان أفضلُ من عمرو، وأفضلُ رجلين، والهندان أفضلُ من عمرو، وأفضلُ امرأتين، والزيدون أفضلُ من عمرو، وأفضلُ رجالٍ، والهنداتُ أفضلُ من عمرو، وأفضلُ نساءٍ ".
- فيكون " أفعل " في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع.

- وتِلْوُ (أل) طِبقٌ وما لمعرفَهْ أُضِيفَ ذو وجهينِ عن ذي مَعرِفَهْ
  هذا إذا نويتَ معنى (مِنْ) وإن لم تنوِ فهوَ طِبقُ ما بهِ قُرِنْ
- إذا كان أفعل التفضيل بـ " أل " لزمت مطابقته لما قبله: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما، فتقول: زيدٌ الأفضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، وهندٌ الفُضْلَى، والهندان الفُضْلَيان، والهنداتُ الفُضْلُ، أو الفضليات ".
- ولا يجوز عدم مطابقته لما قبله، فلا تقول: " الزيدون الأفضل " .
- ولا يجوز أن تقترن به " مِن "، فلا تقول: " زيدٌ الأفضل من عمرو " .

- أمّا إذا أُضيف أفعل التفضيل إلى معرفة، وقصد به التفضيل، جاز فيه وجهان:
- أحدهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله، فتقول: " الزيدان أفضلُ القومِ، والزيدون أفضلُ القومِ، وهندٌ أفضلُ النساءِ، والهندان أفضلُ النساءِ، والهنداتُ أفضلُ النساءِ " .
- والثانى: استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب مطابقته لما قبله، فتقول، " الزيدان أفضلا القومِ، والزيدون أفضلو القومِ، وأفاضلُ القومِ، وهندٌ فضلى النساء، والهندانَ فضليا النساء، والهنداتَ فُضّلُ النساءِ، أو فُضْلَيات النساءِ ".
- وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم، فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)، ومن استعماله مطابقا قوله تعالى: (وَكَذلك جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا).
- فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة، كقولهم: " الناقصُ والأشجُّ أعْدَلَا بني مَرْوَان " أي: عَادِلَا بني مروان.

- وإنْ تكنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مستفهِما فلهُمَا كُنْ أبداً مُقَدِّمَا
  كمثلِ (مِمّن أنتَ خيرٌ) ولدَى إخبارِ التقديمُ نزْراً وَرَدَا
- لا يجوز تقديم المفضل عليه المجرور بـ (من) على المفضل؛ لأنّه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجب - حينئذ - تقديم (من) ومجرورها نحو
  " ممّن أنتَ خيرٌ ؟ ومِن أيِّهم أنتَ أفضلُ ؟ ومِنْ غلامِ أيِّهم أنتَ أفضلُ ؟ "
- وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام كقوله:

فقالتْ لنا: أهلاً وسهلاً، وزَوَّدَتْ * جَنَى النَّحلِ، بل ما زَوَّدَتْ منهُ أطيبُ

إعمال (أفْعَل) التفضيل:

- ورفـعُهُ الظاهرَ نزْرٌ ومَـتَى عَـاقَبَ فـعلاً فكـثيراً ثبتَا

  كلنْ ترى في النّاسِ مِن رفيقِ أوْلَى بهِ الفضلُ من الصِّدِّيقِ

- لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه موقعه، أو لا.
- فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه موقعه لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: " زيدٌ أفضلُ من عمرو "، فلا تقول: " مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه " فترفع " أبوه " بـ " أفضل " إلا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه.

- فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، وذلك في كل موضع وقع فيه (أفعل) بعد نفى أو شبهه، وكان قبله اسم جنس موصوفاً به، بعده مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: " ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد " فـ " الكحل ": مرفوع بـ " أحسن " لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: " ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كزيد ".
- فالكلام هنا فيه نفي وهو(مارأيت) وبعده اسم جنس وهو(رجل) وقد وُصِفَ بلفظة(أحسن)وهي اسم تفضيل،وبعد اسم التفضيل لفظة مفضلة على نفسها باعتبارين وهي لفظة (الكحل) ،باعتبا رأنّه كحل وباعتيار أنّه في عين زيد،أي أن الكحل حسنٌ لأنّه كحل وزاد حسنه؛ لأنّه في عين زيد.

- ومن الأمثلة أن نقول: ما غرست شجرًا ألذَّ في ثمره الأكل منه في شجر النخل. فالثمر لذيذ؛ لأنّه ثمر؛ ولأنّه ثمر النخل.

ومثال مايشبه النفي أن أقول في الاستفهام مثل:هل أكرمت جنديًا أجمل على عاتقه السيفُ منه على عاتق سعد. فالسيف جميل؛ لأنّه سيف؛ ولأنّه على عاتق سعد.